وسائل الاتصال والمجتمع الريفي في العالم العربي : أزمة المنطلق وتمدن الرسالة(*)

د . عزي عبد الرحمن
أستاذ محاضر بمعهد علوم الاعلام
والاتصال جامعة الجزائر

مدخل :

يمكن القول أن تواجد وسائل الاتصال المكتوبة في المنطقة العربية ارتبط تاريخيا بظاهرتين :

أ – أن هذه الوسائل ، بالشكل المتعارف عليها حديثا ، برزت مع الظاهرة الاستعمارية ابتداء من النصف الأول من القرن 19 أي أنها ظاهرة مستوردة على حد قول زهير احدادن[1] ، رغم أن أشكالا أخرى من الوسائط المكتوبة كمثل المعلقات والمخطوطات والرحلات المدونة (التي تماثل ما يسمى حاليا بالروبرتاج) وغيرها كانت متواجدة منذ القدم بهذه المنطقة العربية . ويعني ذلك أن دخول هذه الوسائل فرضته عوامل خارجية بعيدا عن متطلبات تطور البنى الاتصالية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع العربي عامة . واقترنت هكذا أول صحيفة في مصر Courier de L'Egypte (1798) بحملة نابليون وكانت تقوم بمهمة تبليغ قوات الحملة الأوامر والتعليمات ورفع معنوياتها[2] . وكانت صحيفة L'estafette d'Alger بالجزائر (1830) تخاطب أفراد الحملة الفرنسية ، المعمرون والجنود ، ثم المسفون الجزائريون عندما ظهرت الحاجة الى ذلك[3] . وينطبق ذلك أيضا على الاذاعة اذ تأسست في زمن الاستعمار أو الانتداب الفرنسي والانجليزي كمثل إذاعة مصر التي تأسست سنة 1920 ، وإذاعة الجزائر في أواخر العشرينيات والتي كانت تابعة للحكومة الفرنسة تحت اشراف وزارة البريد[4] ، وإذاعة لبنان (1938) ، وإذاعة الأردن براسم الله (1940) ، وإذاعة المغرب (1949) ، وإذاعة الكويت (1952) ، الخ . وعدت الإذاعة كوسيلة اتصال جديدة في معظم الدول العربية إثر الحرب العالمية الثانية . وتأخر التلفزيون نسبيا

لا تم يظهر الا في حدود سنة 1956 كشل محطة البث التلفزيوني في الجزائر والتي بدأت عملية البث في 1956/12/24 بمحطة رأس تنتوست على بعد 20 كلم من مدينة الجزائر[5] .

ب – أن مثل هذه الوسائل ارتبطت منذ البداية بالمؤسسة الرسمية أي الدولة رغم بعض الاستثناءات المحدودة . وكانت الصحف الأولى تصدر من طرف الحكومة وذلك مثل جريدة Journal al Kudya والوقائع المصرية (1828) بمصر ، والمبشر (1847) بالجزائر والرائد التونسي (1861) ، وسوريا (1865) ، وطرابلس الغرب (1866) بليبيا ، والزوراء (1869) بالعراق ، وصنعاء (1879) ، والسودانية (1899) ، والحجاز (1908) بالسعودية ، الخ . وتمثلت بعض الاستثناءات في بعض الصحف التي كانت تتبع الملكية الخاصة مثل حديقة الأخبار (1858) بلبنان . ووادي النيل (1867) والأهرام (1876) بمصر والمغرب (1889) بالمغرب[6] .

وتماثل هذه الظاهرة في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون التي استخدمتها الادارات الاستعمارية قصد مخاطبة الأهالي أو المعمرين وترويج سياستها في أوساط هؤلاء . فإذاعة الجزائر مثلا كانت في بدايتها تبث باللغة الفرنسية فقط و لم يكن يسمعها الا العدد القليل من الفرنسيين الذين كانت توجه اليهم ومعهم عدد قليل من المسلمين الذين كانوا يفهمون اللغة الفرنسية[7] . وكانت جل الوسائل السمعية البصرية تابعة للادارات الرسمية والإستعمارية الا في بعض الحالات النادرة مثل اذاعة مصر التي بدأت كمغامرة تجارية خاصة[8] .

وظلت هاتان الخاصيتان (الإرتباط بالعامل الاستعماري وعامل المؤسسة الرسمية) تلازمان وسائل الإتصال في المنطقة العربية الى الوقت المعاصر . وبمعنى آخر ، فان هذه الصحافة تحمل في طياتها مؤثرات الإرث الاستعماري . ويتجلى ذلك في تبعيتها سواء تعلق الأمر بالمنتوج الاعلامي خاصة التلفزيون أي ما يسمى بالوسائل اللينة (Software) أو بالوسائل الصلبة (Hardware) . وتمثل هذه الصحافة من جهة أخرى أداة للمؤسسة الحكومية الرسمية في ترويج سياستها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها .

ويضاف الى هاتين الخاصيتين ظاهرة أخرى تاريخية متميزة وتتعلق بتوظيف هذه

الوسائل الاتصالية خاصة المكتوبة منها من طرف الحركات الوطنية على امتداد المنطقة العربية . وتم تسخير هذه الوسائل التي تمت في المجتمعات الغربية في خدمة القضايا الوطنية المتمثلة أساسا في تحقيق الاستقلال الوطني وهو ما أضفى على الصحافة طابعا خاصا يتمثل في احداث التحول على مستوى محتوى هذه الوسائل أثناء الفترة التحريرية . وامتد أثر هذا العامل الى فترة ما بعد الاستقلال وظل يتواجد ويتصارع مع العوامل السابقة المذكورة والظواهر الأخرى التي أفرزتها مرحلة ما بعد الاستقلال .

الإعلام والتنمية : بعض الخلفيات التاريخية

واجهت البلدان العربية إثر الاستقلال بعض الاختيارات السياسية في مجال تحقيق التنمية وكيفية الالتحاق بالركب التطور اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . وكان الإختيار المادي أو التكنولوجي أكثر جذبية على اعتبار أن البنية المادية في هذه البلدان كانت محدودة أو هشة نتيجة سنوات من الحرب التحريرية ثم أن النموذج الغربي المادي كان سائدا وحاضرا وفارضا نفسه على العديد من البلدان الناشئة ، وحتى النمط التنموي في أوروبا الشرقية كان ماديا بدوره واقتدت به بعض البلدان العربية أيضا . وسلكت البلدان العربية المسلك المادي التكنولوجي رغم انتقادات عدد من المفكرين والباحثين[6] .

وطرح تساؤل في سياق هذا الاختيار عن مكانة الاعلام في تحقيق هذه التنمية . وظهرت بعض المفاهيم الخاصة بالاعلام التنموي أو الاعلام والتنمية . وقد احتل هذا المفهوم الصدارة في بداية الخمسينيات تحت الحاح منظمة اليونسكو التي عملت على اعطاء المفهوم مكانة هامة في وعي الحكومات والأكاديميين العاملين في هذا الميدان . وأجريت المنظمة ابتداء من 1950 بعض الدراسات التي اختصت بمكانة الاذاعة في تحقيق التعليم بالبلدان النامية وكذا وضعية التلفزيون في هذا المحيط[7] .

واهتم عدد من الأكاديميين الغربيين في تلك الفترة بإشكالية العلاقات القائمة بين الاعلام والتنمية وظهرت عدة من الدراسات في هذا الميدان نذكر منها دراسات كارل دوتش عن «الوطنية والاتصالات الاجتماعية» (1953) ، وليهوكاتز وبول لازرسفيلد عن «التأثير الشخصي» (1955) ، دانيال لرنر عن «زوال المجتمع التقليدي» (1958) ،

جابريل ألموند عن «سياسات المناطق النامية» (1960) ؛ أفريت روجز عن «نشر الإبداعات» (1962) ،ولبر شرام عن «وسائل الاتصال والتنمية الوطنية» (1964) ؛ لوسيان باي عن «الاتصالات والتطور السياسي» (1963) ؛ الخ [1].

وقد قدمت هذه الدراسات بعض المعرفة عن مكانة الإتصال المؤسس في صيرورة التنمية الوطنية ؛ ولكنها لم تتمكن من طرح نظرية دالة متماسكة عن وسائل الاتصال وعامل التنمية في البلدان الناشئة[2] . ويعود ذلك الى بعض الاختلالات النظرية التي صاحبت هذه الدراسة والتي سنتعرض لها لاحقا .

وقد تزامنت هذه الدراسات مع عدد من الأبحاث التي كانت تقوم بها منظمة اليونسكو في الستينيات نذكر منها «وسائل الإتصال التنموية في آسيا» (1960) ، «الاعلام في أمريكا اللاتينية» (1961) ؛ «وسائل الاتصال في البلدان النامية» (1961) ؛ «الاعلام التنموي في افريقيا» (1962)[3] . وقد تقلصت (أو وقفت) هذه الدراسات بعد 1962 وظهرت دراسات وكتابات قام بها عدد من الأكاديميين في مختلف البلدان . وتخذت هذه الكتابات والدراسات شكل دراسات الحالة (Case Studies) . ونذكر من بين هذه الأخيرة دراسة راو عن «الاتصال والتنمية : دراسة قريتين هنديتين» (1966) ودراسة ولم وارد عن «دور وسائل الاتصال في التنمية الفلاحية بالهند» (1971)[4] .

وتمثل الاستنتاجات التي توصلت اليها جل هذه الدراسات بمختلف أنواعها والهيئات التي أجريها ومراحلها فيما يلي :

- ان وسائل الاتصال ضرورية في تأسيس الوعي الوطني والفعل الوطني المنسجم .
- أن بنية الاتصال الاجتماعي انعكاس لبنية التطور في المجتمع عامة .
- أن وسائل الاتصال تساهم في : أ – بلورة وعي المجتمع بامكانياته ، ب – تعزيز الإحساس بالسلطة الجماعية التي يمتلكها المجتمع ، جـ – ضمان الاستقرار أو احداث الاضطراب في المجتمع ، و د – تلقين المجتمع الأهداف الواقعية أو غرس توقعات مفرطة .
- أن وسائل الاتصال تقدم المعلومات للمجتمع ، وكلما كانت هذه المعلومات أكثر ، ازداد اهتمام المجتمع بالتطورات السياسية .

● أن الاتصال يستطيع أ - بعث أهداف المجتمع ، ب - نشر الأخبار عن هذه الأهداف ، و جـ - توسيع دائرة تقبل هذه الأهداف .

● أن صيرورة الاتصال تلعب وظيفة التوسيع أو التكبير أو التضخيم (an amplifying function) وكذلك ربط الصيرورة السياسية في المجتمع بتوضيح عواقب الاجراءات السياسية على مستوى السياسيين والجمهور .

● أن وسائل الاتصال يجب أن تعمل على أ - المساهمة في تكوين الاحساس بالوطنية ، ب - تمثيل صوت التخطيط الوطني ج - تعليم المهارات الضرورية د - توسيع السوق الشمال ، هـ - مساعدة المجتمع في النظر الى المستقبل ، و - تهيئة المجتمع كي يلعب دوره في المجتمع الدولي .

● أن وسائل الاتصال في المجتمع الانتقالي تتطور بصفة متزامنة مع الوعي الجديد بالعالم الخارجي وبالوعي الذاتي الوطني .

● أن معظم البلدان الناشئة تعمل في نظام اعلامي يقوم على مبدأ الحزب الواحد وعلى السلطوية في طبيعته .

● أن وسائل الاتصال يمكن أن تستعمل كحافز أو كمهدئ للحركة الاجتماعية . فتواجد وسائل الاتصال في حد ذاته لايسلم بالضرورة في التنمية الوطنية ، بل يتوقف ذلك على كيفية استعمالها ومحتواها .

● ان التطور السريع في ميدان وسائل الاتصال بمجتمع انتقالي لا يسلم بالضرورة في توسيع القاعدة السياسية الديمقراطية . فوسائل الاتصال المتطورة يمكن أن تتواجد أيضا في الأنظمة السلطوية . ولكن مثل هذه الوسائل يمكن أن توفر الشروط للمشاركة السياسية اذا كانت الفلسفة السياسية في مجتمع ما تسمح بذلك .

● أن تواجد وسائل الاتصال في البلدان النامية مرتبط أساسا بالاحتكاك مع الغرب .

● أن وسائل الاتصال قد جلبت الى البلدان النامية ثورة الآمال والتطلعات المتصاعدة في فترة الخمسينيات وثورة الاحباطات المتزايدة في فترة الستينيات . فقد أحس أفراد المجتمع في هذه البلدان فجأة بأن الحياة الأفضل ممكنة ثم أدرك هؤلاء في محاولة تحقيق ذلك أن هذه المحاولات تصطدم مع الاحباطات المتعددة .

● أنه تم الافراط في تأكيد تأثير وسائل الاتصال على التنمية الوطنية في البلدان

التنمية ، فالدراسات أظهرت أن وسائل الاتصال المكتوبة والاذاعة يمكن أن تكون لها تأثيرات عميقة في تغيير نمط الحياة في المجتمع وذلك فقط عندما تكون هذه الوسائل مدعمة بالقنوات الاجتماعية غير الرسمية والتي تقترن بصفة وثيقة بالصيرورات الاجتماعية الأساسية[11] .

يتضح من خلال هذا الإستعراض أن هذه النتائج رغم أهميتها وتنوعها لا تمثل تصورا نظريا متكاملا بقدر ماتوفر بعض المعرفة الإمبريقية الجزأة في عدد من البلدان التي تناولتها مثل هذه الدراسات .

وقد صاحبت هذه المحاولات أو ما أصبح يعرف بالمنظور الاعلامي للتنمية جملة من الانتقادات بعضها يخص ما أورده بعض الباحثين في كل من العالم النامي والعالم المصنّع والبعض الآخر ناتج عن ما أسفرت عليه الاختيارات التنموية التي تبنتها الدول النامية في الستينيات والتي لم تحقق ما كانت تصبو إليه في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها .

فقد أورد جون لانت أن مفهوم الصحافة التنموية في بلدان العالم الثالث قد تحوّل من مفهوم تجسيد التطور الاقتصادي بمختلف أبعاده الى مفهوم خدمة سياسات النخب السياسية الحاكمة بالتركيز على القائمين بهذه السياسات بدلا من السياسات نفسها . يقول جون لانت في هذا الشأن :

ان الظاهرة التي اجتاحت العالم الثالث في العقد الأخير خصت أساسا الصحافة التنموية – أي التوظيف المتواصل للاتصالات في دعم التنمية الوطنية . هذا المفهوم الواسع ، الذي كان أكثر موضوعية وعمقا في الستينيات ، أصبح اليوم تقنية دعائية أساسية للعديد من الدول النامية .

فالأفراد الذين طرحوا تصور الصحافة التنموية في الستينيات اعتقدوا أنه بفعل أن التنمية الوطنية ترتكز بثقل على الاقتصاديات فإن ذلك يستدعي أن يكون ضمن هيئة الصحفيين مختصون في مجال الاقتصاد لتقديم تغطية كلية غير منحيزة للمشاكل المتشعبة التي تعاني منها الدول النامية . لقد انبثق مفهوم الصحافة التنموية من آسيا – وبصفة خاصة من الفيليبين وذلك من خلال جهود بعض الصحفيين أمثال جون مركادو وآلان شاكلي وكذا من بعض المنظمات كمعهد الصحافة بالفيليبين (فترة 1963) ومؤسسة الصحافة بآسيا (1967) المتواجدين بمانيلا . وتم هكذا تقديم المفهوم ... لضمان امكانية تواجد قصة تنموية مغطاة بعمق ومبسطة بما فيه الكفاية للإستهلاك الجماهيري .

لكن ، وفي بداية السبعينيات ، وبقدر ما أدركت حكومات العالم الثالث أن الصحافة التنموية يمكن أن تفيد في دفع عجلة خلاتها وأيديولوجياتها ، فقد تم تحويل المفهوم ليصبح مرادفا للصحافة الملتزمة ... وقد دفع هذا التحول الآن شاكلي ، أحد مؤسسي فكرة الصحافة التنموية ، الى تقديم رثاء مفاده أن الصحافة التنموية استخدمت من طرف حكومات العالم الثالث لتعني «صحافة الحكومة فانت هكذا كونها مقولبة بوعود ادارية وسخصية رسمية»[12] .

ويضيف جون لانت أن اعتماد الصحافة الخاصة في العديد من البلدان في أمريكا اللاتينية لم يساهم بدوره في عملية التنمية ذلك أن مثل هذه الصحافة أوجدت حالة من عدم التوازن وفرضت سمات ثقافية أجنبية أو امتثالية . وفي كل الحالات فان هذه الوضعية أبطأت عملية التغيير الإجتماعي[13] .

وينتقد سلطانة كريمندورف الدراسات الغربية التي خصت الإعلام التنموي بناء على الافتراضات التي صاحبتها والتي لم تمكنها من دراسة الظاهرة الاعلامية في هذه البلدان بعيدا عن التحيزات النظرية والمنهجية . وتتمثل هذه الافتراضات في :

أولا : أن هذه الدراسات أوحت بأن كل ما كان مطلوبا تجاه العصرنة هو إقحام وسائل الاتصال في المجتمعات النامية وأن العصرنة ستتبع كحتمية .

ثانيا : أن هذه الدراسات تصورت التطور على أنه تطور متكافيء في جميع أنواعه وأن أي تغيير «عصري» مثير . ولم تكن هذه الدراسات قادرة نظريا على طرح أسئلة تتعلق مثلا بماذا يعني التطور الإقتصادي بالنسبة للتطور السياسي ؟ هل أن هذا التطور يفيد الكل بالتساوي أم أنه يضاعف من خطورة اللامساواة التقليدية بين الفئات الحاكمة والخاضعة لها ؟ هل يمكن أن تكون الديمقراطية السياسية عائقا في الانطلاقة الاقتصادية القائمة على التخطيط ؟ هل أن ما تقدمه وسائل الاتصال مفيد أم أنه يمكن أن تقدم المعرفة التي تظهر مدى استفادة مختلف الفئات الاجتماعية من هذا التطور ؟ الخ .

ثالثا : أن هذه الدراسات أعطت الانطباع بأن هناك معرفة كافية عن كيفيات التغيير الإجتماعي وطبيعة هذه البلدان اجتماعيا بحيث أن البحث والاستقصاء الميداني لم يكن ضروريا في هذه الحالة[14] .

المجتمع الريفي والاعلام والتنمية في العالم العربي :

ان الجدل الذي خص ما حي بالمنظور الاعلامي للتنمية لقي صداه أيضا في

المنطقة العربية على اعتبار أنها جزء من هذا العالم النامي . يقول فاروق أبوزيد : «في نهاية الخمسينيات ظهرت في الوطن العربي أصداء للنظريات والنماذج التي تتحدث عن الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الاعلام الجماهيري في التنمية الوطنية في المجتمعات النامية . ويضيف بأن أكثر النظريات تأثيرا بين المؤلفين عن الاعلام في الوطن العربي ، نظريـــة لرنر عن التحضر ونظريـــة روجرز عن نشر الأفكار المستحدثة . ونظرية شرام عن دور وسائل الاعلام في التنمية الوطنية»[1] . ويمكن التذكير هنا بأن نظرية لرنر تعترض كما يوحي الى ذلك عنوان مؤلف لرنر «زوال المجتمع التقليدي» بأن ادخال وسائل الاتصال الى البلدان النامية سيؤدي الى ازاحة القيم والبنى الاجتماعية التقليدية والتقدم بهذه البلدان الى عالم العصرنة . وتقوم نظرية روجرز أو قل نظرة روجرز على مبدأ توظيف وسائل الاتصال في غرس الأفكار الجديدة التي تمنح مجتمعات هذه البلدان إلى التخلي عن المعتقدات التي تعوق عملية التنمية . وتتحدث نظرية شرام بدورها على العلاقة القائمة بين توجه وسائل الاتصال في مجتمع ما وعدد من مؤشرات التحضر كدرجة التمدن ومستوى التعليم والمشاركة في الصيرورة السياسية وغيرها . وما يوحد هذه التقديمات هو أنها تضع ثقة مفرطة في مقدرة وسائل الاتصال على إحداث تغييرات جذرية على مستوى البنى القيمية والمادية في المجتمعات النامية والانتقال بهذه المجتمعات الى مرحلة التطور اقتداء بالنمط الاقتصادي والاجتماعي للتطور في الغرب . ومثل هذه النظرة تحمل عدة مغالطات نظرية ومنهجية سنعود إليها لاحقا .

وتجدر الاشارة الى أننا لا نجد في كتابات بعض الباحثين والاقتصاديين العرب نظرة منسجمة ومتكاملة عن مفهوم التنمية . فالبعض يربط المفهوم بمسألة التبعية وتدهور التعاون بين الأقطار العربية وتضاؤل المشاركة الجماهيرية في هذه التنمية . والبعض الآخر يشير من حيث العلاقة مع تحديات التخلف «في تدني اشباع الحاجات الانسانية الأساسية ، مع انتشار الاستهلاكية التفاخرية ، وتعميق الارتباط بالسوق العالمية ، وضعف الترابط العربي ، وتعميق الشعور القطري ، وتفاقم العجز الغذائي ، وتزايد أزمة الحريات ،وانهيار الثقافة العربية» . ويعتبر البعض التنمية بتعبير اللغة المجردة على أنها «حركة احياء حضاري تزود المجتمع قدرته على التجديد ذاتيا وتفتح أمامه الابداع» . ويراها البعض الآخر في نفس السياق على أنها «عملية مجتمعية واعية وموجهة لايجاد

تحولات هيكلية تؤدي الى تكوين قاعدة وانطلاق طاقة انتاجية ذاتية ، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع على اطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الحاجات الانسانية وموفرا ضمانات الأمن الفردي الاجتماعي والقومي ، ويعتبرها البعض الآخر على أنها «عملية تحرر من أغلال الشعبية وهي بعث حضاري لاستعادة الثقة في القدرة الذاتية على النهوض ولعافية التحرك المستقل من أجل اعادة بناء الأمة»[٥] .

وقد أعتبرت العديد من البلدان العربية في الستينيات وبداية السبعينيات أن وسائل الاتصال ينبغي أن تؤدي وظيفة متميزة : المساهمة في التنمية الوطنية عبر توعية الجمهور الواسع بالمشكلات التنموية المطروحة وارتباطها المباشر بمصالح هذا الجمهور وكذا المجهودات الخاصة في التعامل مع هذه المشكلات وحلها ، الخ .

ويلاحظ بأن درجة التعامل مع ظاهرة الاعلام والتنمية في البلدان العربية تباينت وفق الأولويات التي حددتها هذه البلدان تجاه توظيف وسائل الاتصال في تحقيق غايات قطرية أو قومية أو دولية . ويمكن هنا استظهار ثلاث تيارات متنوعة في شأن المهام المنوطة بهذه الوسائل في هذه البلدان . التيار الأول : ويرى أن هذه الوسائل يجب أن تسخّر في خدمة القضايا القومية المتمثلة في حل المسألة الفلسطينية وتحقيق الوحدة العربية . التيار الثاني : ويعتبر أن هذه الأخيرة تعمل على إحداث التنمية الداخلية وبناء القاعدة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية دون أن يتناقض ذلك مع الأهداف القومية . التيار الثالث : ويعتبر أن وسائل الاعلام ينبغي أن تركز على تعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد حرية التعبير وتدريب المجتمع على النقد الخ . وإن كانت هذه التيارات متداخلة في بعض الجوانب ، فان معظم البلدان العربية في الستينيات والسبعينيات قد مالت الى الاختيار الثاني وتتواجد الى جانب ذلك بعض التوجهات في هذه الفترة نحو الاختيار الثالث .

ان تحليل العلاقة بين وسائل الاتصال والريف في العالم العربي يتطلب تحديد طبيعة كل من هذه الوسائل وكذلك مكانة الريف في تطور العالم العربي في هذه المرحلة وفي بعض الأفق الاستشرافية .

المجتمع الريفي ووسائل الاتصال والعالم العربي : بعض المعطيات

أ -- **المجتمع الريفي** : تشير التقديرات الى أن عدد سكان الريف في العالم العربي بلغ 98.044.000 نسمة سنة 1985 وذلك يشكل 52,7% من سكان العالم العربي . ويتوقع أن يصل هذا العدد الى 132.240.000 نسمة سنة 2025 أي بنسبة 29,5 من سكان العالم العربي[17] . ويقابل هذا العدد تضاؤل مكانة قطاع الزراعة في العالم العربي سواء من حيث هيكل قوة العمل أو من حيث حصة الزراعة من الناتج الوطني العام . وتبين الاحصائيات أن نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة (مقارنة بقطاعي الزراعة والخدمات) قد انخفضت في الفترة ما بين 1965 و 1981 (ولو بشكل متفاوت) في جل البلدان العربية . فقد انخفضت هذه النسبة بصفة مرتفعة نسبيا في بعض البلدان في نفس الفترة : فانخفضت من 41% الى 20% في الأردن ، ومن 51% الى 35% في تونس ، ومن 59% الى 25% في الجزائر ، ومن 53% الى 33% في سوريا ومن 28% الى 11% في لبنان ، ومن 42% الى 19% في ليبيا ومن 90% الى 69% في موريتانيا ، ومن 66 % الى 45 % في اليمن الجنوبي . وانخفضت هذه النسبة بصفة متواضعة بالمقارنة في عدد من البلدان . فانخفضت من 69% الى 61% في السعودية ، ومن 56% الى 50% في مصر ، ومن 60% الى 52% في المغرب ، ومن 81% الى 75% في اليمن الشمالي . وانخفضت بصفة محدودة في عدد آخر من البلدان . فانخفضت من 84% الى 78% في السودان ، ومن 87% الى 82% في الصومال . ولم ترتفع النسبة في تلك الفترة الا في الكويت حيث ارتفعت من 1 الى 2%[18] .

ان هذا الانخفاض لا ينبغي أن نربطه بالانخفاض الذي يحدث نتيجة التطور الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي والذي صاحب ويصاحب المجتمعات المصنعة ، بل يرتبط هذا الانخفاض بصفة أساسية بتقلص بنية هذا القطاع الوسائلية والهجرة الى المدن والى البلدان الأخرى وغيرها .

ويصنف أسحق يعقوب القطب البلدان العربية حسب مساهمة نسبة الزراعة في الناتج الاجمالي الى أربع مجموعات . المجموعة الأولى (الامارات ، السعودية ، عمان ، قطر ، الكويت ، وليبيا) وتشكل نسبة الناتج المحلي الاجمالي من القطاع الزراعي أدنى معدل لها (من 3% الى 3%) على اعتبار أن الحصة الكبرى من الناتج الاجمالي مصدرها القطاعات الأخرى . ويتوزع هيكل قوة العمل النشطة اقتصاديا على

قطاعات أخرى وترتكز السياسة التنموية على الصناعات الاستخراجية والتحويلية وقطاع البناء وقطاعات أخرى مثل الصحة والمصارف والمدارس وذلك في قطاع الحضر . ويلاحظ في هذه المجموعة أنها تمثل أعلى نسبة تحضر ، ما بين 83% في ليبيا و91% في الكويت ، وتنخفض فيها نسبة سكان الريف بشكل بارز ، المجموعة الثانية (البحرين ، تونس ، الجزائر ، سوريا ، العراق ، ومصر) : تتراوح نسبة الزراعة في الناتج الاجمالي بها ما بين 5.9 % كما هو الحال في الجزائر و 19.4 % كما هو الحال في سوريا . ويلاحظ اسحق يعقوب القطب في هذا الاطار أن هناك علاقة عكسية بين التحضر ونسبة الناتج الاجمالي لقطاع الزراعة ، أي «تنخفض نسبة الناتج القومي الزراعي كلما ارتفعت نسبة التحضر» ، والعكس صحيح أي ترتفع نسبة الناتج القومي في البلدان التي تنخفض فيها نسبة التحضر . المجموعة الثالثة (المغرب ، الأردن ولبنان) ويساهم القطاع الزراعي بدرجة عالية 16.8 % كما هو الحال في المغرب وبدرجة منخفضة في كل من الأردن ولبنان (5.5 % و 8.5 % على التوالي) . وتتفاوت معدلات التحضر في هذه البلدان وهي في اتجاه الارتفاع . ويرى الكاتب بأن انخفاض الناتج القومي من القطاع الزراعي بهذه المجموعة يشير الى «ضعف البنية الهيكلية للقطاع» ، الأمر الذي ينذر باحتمالات متزايدة للهجرة الريفية نحو المدينة» . المجموعة الرابعة (جيبوتي ، السودان ، الصومال ، موريتانيا ، اليمن الجنوبي ، واليمن الشمالي) وتعتبر نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الاجمالي أعلى نسبة بين الدول العربية وتتراوح بين 9.5 % في اليمن الجنوبي و 42.9 % في الصومال . وسجلت هذه المجموعة معدلات منخفضة من التحضر تتراوح بين 19 % في اليمن الشمالي و 33 % في الصومال وموريتانيا[11] .

ان تدني حصة القطاع الزراعي من القوى العاملة ومن الناتج الاجمالي صاحبه تدني الانتاجية الزراعية عكس ما يلاحظ في البلدان المتطورة التي يرتبط فيها تضاؤل الأيدي العاملة في قطاع الزراعة بزيادة الانتاج في هذا البلدان اعتماد على التطور الصناعي التكنولوجي الشيء الذي قلص من استعمال هذه الأيدي العاملة وزاد من استخدامات المكننة . ويشير عبد الأمير دكروب في هذا الشأن الى أن حصة الزراعة كقطاع اقتصادي يعتاش فيه الجزء الأكبر من السكان لايساهم الا بنسبة محدودة من الناتج الاجمالي مقارنة بقطاعات أخرى كقطاعي الصناعة والخدمات .

وذلك بأكبر دليل على تعاسة وفقر السكان الزراعيين ، إذ أنهم في البلدان النامية يشكلون أكبر نسبة من السكان مع أقل حصة من الدخل الوطني[22] .

ويمكن أن نلاحظ مثلا أن الزراعة في مصر تستوعب في بداية الثمانينيات 50% من الأيدي العاملة بينما حصتها هي 20% من الدخل الوطني ، وبمعنى آخر فإن 50% من العمال الزراعيين يحصلون على 40% من الدخل الوطني بينما يحصل 50% الباقون من القوى العاملة على 80% من الدخل الوطني[23] .

ونجد في معظم البلدان العربية أن نسبة الأمية مازالت مرتفعة رغم التقدم الحاصل في قطاع التعليم . وتشير احصائيات 1984 إلى أن نسبة الأمية تتراوح بين 93% في الصومال ، 91% في اليمن الشمالي ، 72% في اليمن الجنوبي ، وبين 22% في الأردن ، 21% في لبنان ، و 22% في البحرين . وتتراوح نسبة الأمية في الفئة العمرية (15 الى 44 سنة) بين 28% في اليمن الشمالي و 28% في الأردن . وتقع هذه الفئة ضمن قوة العمل ومعظم هؤلاء من سكان الريف[24] .

وتعتبر الأوضاع السكنية غير ملائمة في الكثير من الأحيان . ويتوزع عدد المساكن لكل ألف مواطن في العالم العربي بين 202 في الامارات ، و 109 في لبنان ، و 180 في المغرب ، و 95 في موريتانيا ، و 96 في الصومال . ويبلغ متوسط عدد أفراد المسكن الواحد بين 4,9 في الامارات ، 5.9 في الأردن ، 105 في موريتانيا ، و 104 في الصومال . وتشير دراسة أعدتها ادارة الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية إلى أن الرصيد العقاري لعام 1981 مازال بعيدا عن تلبية الحاجات الأساسية وخاصة في الوسط القروي حيث تفتقر الوحدات السكنية الى التجهيزات الأساسية الصحية مثل مرافق المياه والمجاري والكهرباء[25] .

وتعتبر هذه المعطيات بعض المؤشرات الموضوعية عن الوضعية التي يتواجد فيها الريف في العالم العربي ، ولكن لو حاولنا استظهار القيم ووضعية العلاقات الاجتماعية والروابط الأنثروبولوجية وكذا صيرورة الحركة الاجتماعية التي تتحكم في المجتمع الريفي لوجدنا أن الدراسات في هذا المجال محدودة نسبيا ومازال المجتمع الريفي غير معروف بصفة معبرة في طبيعته وآلياته وتغيراته وتفاعله مع المحيط الداخلي والخارجي .

ب – وسائل الاتصال : تتميز البنى الاتصالية في العالم العربي بظاهرتين متزامنتين :

أ – ضعف الاتصال المكتوب : فقد ارتفع عدد الكتب الصادرة في العالم العربي

من 4000 سنة 1965 الى 7000 فقط سنة 1985 بينما ارتفع هذا العدد في الدول المتصنعة من 366.000 سنة 1965 الى 581.500 سنة 1985 ، وانخفض عدد عناوين الكتب لكل مليون من السكان في العالم العربي دائما من 38 سنة 1965 الى 37 سنة 1985 . ولم تتجاوز نسبة توزيع انتاج الكتب 9% في الفترة ما بين 1965 و 1985 بينما تتجاوز هذه النسبة 200 في البلدان المصنعة . وبلغت نسبة توزيع الجرائد اليومية لكل ألف ساكن 37 سنة 1984 . وذلك أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي حددته منظمة اليونسكو كحد أدنى والتي يصل الى 100 لكل ألف ساكن[41] . ونجد أن استهلاك ورق الصحف للفرد الواحد هو 1.1 كيلو غرام سنة 1984 بينما بلغ الرقم في البلدان المصنعة 11.9 كيلو غرام في نفس السنة . وتماثل هذه الظاهرة في استهلاك الأنواع الأخرى من الورق كالطباعة والكتابة اذ لم تتجاوز حصة الفرد الواحد في العالم العربي 2.6 كيلو غرام سنة 1984 بينما بلغت 55.3 كيلو غرام في البلدان المصنعة في نفس السنة . ويعتبر انتاج العالم العربي من الورق للطباعة والكتابة ضعيف لا يتجاوز 1 مليون طن متري سنة 1984 بينما وصل الى 42.4 مليون طن في البلدان المصنعة في تلك السنة .

ب – نمو متزايد في الوسائل السمعية البصرية . ويقابل ضعف الاتصال المكتوب تقوية وقفزة معتبرة في مجال ادخال الاذاعة والتلفزيون والوسائل الحديثة للاتصال الأخرى الى العالم العربي . فقد ارتفع عدد محطات بث اذاعة الراديو من 160 سنة 1965 الى 300 سنة 1985 . وارتفع عدد أجهزة الراديو لالتقاط الاذاعات من 6 ملايين الى 43 مليون جهاز في نفس الفترة . وانتقل عدد هذه الأجهزة من 65 لكل ألف من السكان سنة 1965 الى 229 سنة 1985 ، وذلك يفوق مقياس غرام (أي 100 جهاز لكل ألف ساكن)[42] . وازداد عدد محطات ارسال التلفزيون من 73 سنة 1965 الى 350 سنة 1985 . وانتقل عدد الأجهزة التلفزيونية لكل ألف من السكان من 8.4 سنة 1965 الى 63 سنة 1985 . وهذا العدد يفوق المقياس الذي حددته منظمة اليونسكو والمتمثل في 30 جهاز لكل ألف ساكن[43] . وأخر كذلك جهولنا الخاص ببيانات الاتصال في البلدان العربية .

جدول بيانات الاتصال في البلدان العربية من 1976 – الى 1986

البلد	أجهزة التلفزيون		أجهزة راديو		هاتف		توزيع الصحافة		عدد المشتركين لكل ألف	
	1976	1986	1976	1986	1978	1986	1977	1986	1977	1986
1) الأردن	120,000	240,000	510,000	520,000	[illegible]	77,000	55,000 (1977)	–	20	58 (1985)
2) الامارات العربية	[illegible]	145,000	55,000 (1975)	454,000	96,847	209,000 (1984)	2,000 (1977)	–	9	–
3) البحرين	57,000	114,000	100,000 (1975)	310,000	28,284	110,000	–	–		–
4) تونس	386,000	700,000 (1980)	210,000	م 1,1 (م = مليون)	111,170	401,200	210,000 (1976)		–	30 (1985)
5) الجزائر	745,000	م 1,1	م 3	م 3,2	237,694	591,000	710,000		14	20
6) جيبوتي	3,500	14,000 (1985)	15,000	35,000	6,000	9,500		–		–
7) السعودية	20,000	م 3,7	900,000	م 3,7	355,000	950,000	140,000 (1976)		–	41
8) السودان	100,000 (1975)	250,000 (1985)	م 1,1 (1975)	م 1,7	82,297 (1978)	77,000 (1985)	20,000 (1976)	–		1 (1985)
9) سوريا	250,000	400,000	1,300	م 2	197,000	537,000	60,000	–		14

البلد	أجهزة التلفزيون		أجهزة الراديو		الهاتف		توزيع الصحافة	عدد النسخ لكل ألف	
15) الموصل	–	–	550/000	65,000	–	–	–	5	–
17) العراق	425,000	605,000 (1987)	2.8 م	1,250 (1975)	559,500	486,000 (1985)	–	– (1976)	25 (1985)
18) عمان	–	400,000	200/000	–	37,000	47,000	–	–	–
19) فلسطين	–	–	–	–	–	–	–	–	
20) قطر	160,000	300,000	21,000	120,000	115,000	–	–	–	
21) الكويت	182,000	300,000 (1987)	500,000	500,000	151,517	450,000	–	187,000	331
22) لبنان	415,000	300,000 (1987)	2 م (1987)	1.5 م	–	50,000 (1987)	–	281,000 (1976)	271
23) ليبيا	70,000 (1975)	–	–	100,000	–	–	–	65,000	–
24) اليمن الجنوبي	12,000	47,000 (1987)	300,000	100,000	–	–	–	1,000 (1976)	10

عدد نسخ لكل الف		توزيع الصحافة		الطقس		أجهزة الراديو		أجهزة التلفزيون		البلد
-			٧٨٨٥ [١٩٥٥]	٥٠٫٣٥ [١٩٥٠]		٥٠٫٨٥٠	٩٨٫٥٠	١٣٥٫٠٠٠ [١٩٥٧]		[illegible]
٨٨	٥٠		١٣٠٫٣٨٠ [١٩٥٠]	٠٫٠٥	٨٥٨٫٥٠ ١٩٥٧	٠٫٨٠	٥٫٥٠	٠٫٠	٨٥٨٥٠ [١٩٥٥]	[illegible]
١٠			٥٠٫٨٧٠ [١٩٥٠]	٢٥٠٫٨٠	٢٠٥٠٥٠	٠٫٨٠	٠٫٨٠	٠٫٠٠ [١٩٥٧]	٨٥٨٥٠٠	[illegible]
-	٨٠		-			٩٥٠٨٠٠	٥٦٠٥٠		-	[illegible]

(*) The Work Almanac. Newspaper Enterprise Association. Inc, Newyork, USA 1993

(**) The World Almanac, An Imprint of Pharos Books, A Scripps Howard Company New York, USA 1990

وسجلت خطوط الهاتف ارتفاعا معتبرا في العديد من البلدان العربية اذ انتقلت مثلا من 8,406 الى 50,700 في الفترة ما بين 1972 و 1981 بالبحرين ، ومن 109,898 الى 430,000 بالجزائر ، ومن 98,731 الى 330,000 بسوريا ، ومن 4000 الى 38300 باليمن الشمالي في نفس الفترة ، وهكذا[27] . كما ارتفعت خطوط التلكس بدورها بشكل معتبر اذ انتقلت مثلا وفي نفس الفترة من 244 الى 5,422 بالامارات العربية ، ومن 30 الى 270 بالصومال ومن 8 الى 1,250 بالعراق ، ومن 60 الى 725 بعمان ، ومن 600 الى 4,000 بلبنان ، ومن 70 الى 2,880 بمصر ، ومن 1,187 الى 4,377 بالمغرب ، الخ .[28] . وتحتوي جل الدول العربية على محطة أرضية للأقمار الصناعية مرتبطة بشبكة انتلسات وكذا عربسات ، والبعض من هذه الدول يرتبط أيضا بشبكة انترسبوتنيك .

ويلاحظ عامة أن الاستثمار في مجال الوسائل السمعية البصرية في العالم العربي لم يصاحبه استثمار في ميدان انتاج المادة الاعلامية التي تتطلبها هذه الوسائل الشيء الذي وفر الأرضية لمنتوج الاعلامي الغربي سواء في شكل مجلات اخبارية أو مسلسلات أو أفلام وغيرها مما يسمى بـ (SOFTWARE) . ونجد على سبيل المثال أن انتاج الأفلام الطويلة في البلدان العربية انتقل فقط من 70 سنة 1965 الى 80 سنة 1985 بينما وعلى هذا الصعيد سنة 1985 الى 1820 في البلدان المصنعة[29] . وتشير دراسة مسحية أجريت في خمس بلدان عربية (الجزائر ، مصر ، سوريا ، تونس ، واليمن الجنوبي) سنة 1983 أن مصادر البرامج التلفزيونية المستوردة في المنطقة العربية كانت ما يلي : 32.05% من الولايات المتحدة 12.80% من فرنسا ، 6.70% من بريطانيا ، 5.93% من اليابان ، 5.94% من ألمانيا الفدرالية ، 2.65% من الاتحاد السوفياتي ، وما يقارب 2% من كل من تشيكوسلوفاكيا ، سويسرا ، اسبانيا ، ايطاليا ، ورومانيا ، الخ[30] . ويعني آخر فان أكثر من نصف البرامج التلفزيونية في البلدان العربية مستوردة من الخارج وبصفة أخص من البلدان الغربية . ويلاحظ أن موقع المجتمع الريفي من هذه المعادلة الاتصالية محدود نسبيا ذلك أن يلاحظ أن هذه الوسائل باستثناء الاذاعة تتركز في المناطق الحضرية . ولم تتطور هناك صحافة جهوية أو محلية معتبرة في المنطقة العربية . يضاف الى ذلك أن محتويات هذه الوسائل عادة ما تستثني جمهور الريف في معالجتها للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسة المطروحة .

ويشير عبد الله الكحلاوي الى هذه الظاهرة بعملية «تدين مضمون البرامج الاذاعية وعزف جمهور المستمعين الذين يقيمون خارج المناطق الحضرية عن الدورة الاعلامية»[3] . ويذكر الكاتب أن البرامج الترفيهية تمثل المرتبة الأولى في انماط التلفزيوني في مجمل البلدان العربية بحجم يمثل في 16395 ساعة سنويا ، تليها البرامج الاخبارية بـ 5078 ساعة سنويا ثم التربوية بـ 3409 ساعة سنويا فالدينية بـ 2136 ساعة سنويا . ويضيف الكاتب بأن مضمون هذه البرامج محل جدل خاصة وأن هذه الأخيرة عادة ما تكون معزولة عن المناخ الاجتماعي والسياسي في المجتمع والعديد منها مستورد كما أشرنا .

ونشير الى أن الدراسات الميدانية في مجال أثر وسائل الاتصال على المجتمع الريفي في المنطقة العربية نادرة ونتائجها جزئية لا تسمح بتكوين نظرة متكاملة عن العلاقة الجدلية التي يمكن أن تقوم بين هذه الوسائل والتغيير الاجتماعي في هذه المناطق . ويعترض العديد من هذه الدراسات صعوبات نظرية تتعلق بكيفية قياس الأثر بمعزل عن المؤثرات الخارجية التي تتدخل في العملية وأخرى منهجية ترتبط بمدى مقدرة التقنيات المنهجية في دراسة مثل هذا الموقع المتعدد الأبعاد . وتنطبق نفس الملاحظات على الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية التي خصت المجتمع الريفي عامة .

فقد أشارت دراسة نظرية عن «أثر التلفزيون في تغيير السلوك الاجتماعي والتربوي عند الدارسين في مراكز محو الأمية» الى أن أحد تجارب محو الأمية (تجربة العراق 1976) أظهرت «الدور البارز والفعال الذي لعبه التلفزيون في تشجيع الأميين والأميات على الانخراط في مراكز محو الأمية والمواظبة فيها وتحذيرهم في اكتساب المعلومات الأبجدية والحضارية بعد أن وضعت هم برامج ونشاطات التلفزيون الثقافية والتربوية اثر الأمية في التخلف والتجزئة والفقر والمرض والجهل وعلاقة التعلم بالنهوض والانبعاث الحضاري والقومي والتنمية الشاملة والتقدم المادي والاجتماعي» . وخلصت الدراسة الى القول : يستطيع التلفزيون من خلال برامجه التربوية والتثقيفية المكرسة لتنفيذ قوانين الخطة الوطنية الشاملة نحو الأمية وبالتنسيق مع الجماعات المرجعية كالعائلة والمدرسة وأماكن العمل والعبادة والمجتمع المحلي والشريحة أو الطبقة الاجتماعية ووسائل الاعلام الجماهيري الأخرى : تغيير السلوك الاجتماعي والتربوي عند الدارسين . فسلوك الدارس قد يتغير من سلوك يتسم بالانفعالية

واللاعقلانية والتهرب من المسؤولية والجهل وضيق التفكير الى سلوك يتسم بالعشائية والعقلانية وتحمل المسؤولية والادراك الثاقب للقضايا والأمور المحيطة به[32] .

وأظهرت دراسة عن وسائل الاتصال وبناء الانسان في القرية المصرية ارتفاع معدلات التعرض لوسائل الاتصال واتساع القاعدة العريضة من فئات المجتمع الريفي التي تتعامل مع مضامين هذه الوسائل . ويعني ذلك بدوره أن دائرة التأثير على هذا الجمهور المستقبل تزداد اتساعا . ويرى الكاتب من جهة أخرى أن مدى تأثير هذه الوسائل يتوقف على معرفة الأطر التي يتحرك فيها هذا الجمهور المستقبل وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة ومكانة الفرد في الجماعة وغيرها . ويضيف أن دراسة مسألة الأثر تتطلب النظر الى مسألة الاتصال كعملية اجتماعية تقوم على التفاعل المستمر بين القائم بالارسال والرسالة والجمهور المستهدف . وبينت الدراسات أن الفرد يتعامل مع ما تبثه وسائل الاتصال من خلال خبراته الذاتية المتراكمة وثقافته الاجتماعية في السياق الذي يتواجد فيه . وبمعنى آخر فان الفرد ليس صفحة بيضاء تتلقى أي شيء انما هو نتاج تفاعل متصل وتعامل مع بيئة اجتماعية يعيش فيها . وأشار الكاتب الى أن وسائل الاتصال تمكن الجمهور من الانتقال الى مجالات أوسع من الحياة والتي لا يستطيعون تجاهلها الا أن ما تبثه هذه الوسائل يواجه مقاومة من طرف هذا الجمهور خاصة عندما لا يشارك هذا الأخير في انتاج ما ترده هذه الوسائل[33] .

وبينت دراسة ميدانية مستفيضة عن دور الملصقات في التنمية الريفية بمصر أن نسبة معتبرة من سكان القرى المصرية تتعرض الى هذه الوسيلة الاتصالية وأن هؤلاء السكان تعرفوا على أنواع جديدة من الممارسات الخاصة بتسميد الأرض ، وري الأرض ، ومعرفة أسباب بعض أمراض الزرع والماشية (نسب تتراوح ما بين 16% الى 70% من سكان هذه القرى حسب موضوع الاستفادة) . وأظهرت الدراسة أن هذه الملصقات ساهمت في زيادة الوعي الصحي من خلال التعريف بطرق المحافظة على الصحة وتحديد أماكن العلاج وتقديم النصائح عن تنظيم الأسرة والتطعيم (بنسبة تتراوح ما بين 64% و 80% حسب موضوع الاستفادة) . وقد احتلت الملصقات المرتبة الثانية بعد التلفزيون من حيث مدى التعرض الى وسائل الاتصال في وسط هذا المجتمع الريفي وذلك بنسبة 62% يليها الراديو بـ 57% ثم الصحافة بـ 54% أما التلفزيون فقد احتل المرتبة الأولى بنسبة 82% . وأظهرت الدراسة أن الراديو والصحف القومية

وبدرجة أقل التفزيون لا تهتم في مضامينها بالمشكلات الزراعية الا بصفة استثنائية ثانوية عندما يتعلق الأمر بموضوع تنظيم الأسرة مثلا[21] .

وأشارت دراسة عن الأخبار التنموية في صحيفة الجزيرة في السعودية الى أن ٢٠٪ من الأخبار التنموية كانت مقتضبات وجيزة وأن مضامين الصحيفة عامة كانت وصفية اعلامية وذلك على حساب المعالجة التحليلية والنقدية[22] .

الاعلام والريف : حالة الجزائر :

تندرج الجزائر في سياق العلاقة القائمة بين الاعلام والمجتمع الريفي ضمن المنطقة العربية ككل . وعامة اقترن توظيف وسائل الاتصال بالسياسة التي تتبناها الدولة تجاه عالم الريف في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . فقد احتلت مشاكل سكان الريف بعض الصدارة في الستينيات على اعتبار أن منطقة الريف كانت أكثر تضررا أثناء الحرب التحريرية . وظل هذا الطرح بميز خلال هذه الفترة في وسائل الاتصال . وقد تجلى ذلك في مسألة الاصلاح الزراعي (أو ما يسمى بالثورة الزراعية) الذي احتل زمنا معتبرا من أزمنة وسائل الاتصال في هذه الفترة ، ثم تقلص هذا الانشغال في بداية الثمانينيات تزامنا مع التغيير الحاصل في الميدان السياسي اذ حاولت هذه الوسائل معالجة بعض الاشكالات الاجتماعية العامة كالحملات الخاصة بالتلقيح وتنظيم الأسرة والارشادات الفلاحية ثم فيما بعد التوجه أكثر نحو مشاكل المجتمع المدني .

وقد تناولت وسائل الاتصال هذه المحاور على النحو الذي ميز الصحافة العربية وصحافة العالم الثالث عامة . وبمعنى آخر ، فقد تضمنت جل الاختلالات النظرية والمنهجية التي ظهرت في تعامل هذه الوسائل مع عالم الريف بمختلف تجلياته ومنها الاتجاه الأحادي ، التركيز على نشاطات القادة السياسيين دون المشاريع التنموية ، تغليب الخطاب السياسي والأيديولوجي على حساب الحقيقة والواقع ، استخدام الخطاب والانشاء واستثارة العواطف . الخ .

وينبغي الاشارة الى أن الدراسات الميدانية التي تناولت الكيفية التي تتفاعل بها وسائل الاتصال مع واقع الريف تكاد تنعدم لعدة اعتبارات لا بأس من ذلك البعض منها ويتمثل في تقصير النظرة الغربية التي تستثني هذا المجتمع الريفي في تقديراتها

ونعتبره بدايا مرحلة متأخرة ينبغي تجاوزها ، لنعلم وعي الباحثين بضرورة مثل هذه الدراسات ، الصعوبات المادية في انجاز هذه الدراسات ، الخ وحتى عندما حاولت بعض الدراسات معالجة الموضوع ميدانيا فانها لم تقترب من سكان هذا العالم بقدر ماسعت الى استظهار نظرة المجتمع المدني الى الموضوع . ومما يلاحظ في بعض الدراسات التي أجريت في سياق منطقة الجزائر أنها جاءت الى تحليل مضمون بعض وسائل الاتصال تجاه قضايا الريف أو حاولت استقصاء الجمهور (عامة بمثل المجتمع المدني وفئة الطلبة خاصة) حول مكانة هذه الوسائل في المجتمع عامة ومنها المجتمع الريفي .

فقد أظهرت دراسة عن تحليل مضمون مجلة الفلاح والثورة[95] التي كانت في بداية الثمانينيات تتوجه الى بعض اطارات الفلاحة والجمهور العام أن مضمون هذه الأخيرة الخاص ببيان الفلاحة يمثل 6% من مجمل محتوى المجلة . وتتوزع المواضيع الى 40% عن قضايا التنمية الزراعية ، 23% عن مشاكل الفلاحة ، 21% ارشاد فلاحي ، و 14% نشاط الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين . ويلاحظ في مضمون هذه الصحيفة أنها لا تحتوي الا على نسبة 1% من الروبرتاجات و 10% من التحقيقات بينما يمثل الباقي في تقارير اخبارية عامة وبرد قرارات الحزب واعتماد الأسلوب الخطابي والجاف[96] .

ويشير ابراهيم ابراهيمي في دراسة عن الاعلام الجهوي الى أن هذا الأخير يشكو ضعفا متميزا . ويلاحظ أنه حتى الصحف الجهوية (مثل صحيفتي النصر والجمهورية) تحمل مضامين عامة عن الوطن والخارج ولا تخصص الا صفحة واحدة (من جملة 14 الى 16 صفحة) للأخبار الجهوية[97] . ويشير الكاتب الى دراسة عن مضمون صحيفة EL MOUDJAHID (وهي صحيفة ذات طبيعة وطنية) بين سنة 1965 وسنة 1979 ، يلاحظ أن هذه الأخيرة كانت تحتوي على نسبة أكبر من الأخبار الدولية في الستينيات ثم انقلبت هذه النسبة بصفة تدريجية الى الأخبار الوطنية في نهاية السبعينيات بينما بقيت حصة الأخبار الجهوية بدون تغيير يذكر . وفي دراسة استطلاعية خصت قراء صحيفة ALGERIE ACTUALITE (عينة بلغت 2.122) اتضح أن هؤلاء يرتبون أهمية الأخبار الجوية في المرتبة 13 وذلك في سلم يحتوي على 42 مسألة من المسائل التي ينبغي أن تركز عليها الصحيفة[98] .

وقد أشارت دراسة استطلاعية مست عينة من سكان مدن الجزائر، وهران، وقسنطينة أن الوسائل الحديثة للاتصال تتواجد في أوساط مختلف الفئات الاجتماعية. فقد أظهرت الدراسة أن 21٪ من هؤلاء يمتلكون الفيديو، 6٪ ألعاب الفيديو، 4٪ الاعلام الآلي، و 28٪ الهاتف. ويفضل هؤلاء في استخدام الفيديو أفلام الخيال بـ 46٪ وعلوم الخيال بـ 33٪ والكوميديا بـ 32٪ بينما لم تتجاوز الأفلام العربية 6٪ والأفلام الجزائرية 2٪. وتشير الدراسة الى أن نسبة الذين يشتركون في نظام الهوائيات المقعرة والتي تمكنهم من التقاط القنوات التلفزيونية الفرنسية معتبرة منها 4٪ من المستغلين الزراعيين.

وتشير الدراسة أن هذا الجمهور يفضل في تعامله مع التلفزيون النشرة الاخبارية الأساسية بنسبة 48٪ تليها الأفلام الغربية بنسبة 25٪. وتتفاوت عدد ساعات الاستماع الى التلفزيون اذ تبلغ 3 ساعات في الأسبوع عند الاطارات العاليا، و 6 عند المستغلين الزراعيين، و 16 عند النساء في البيوت. وعامة، فان مجتمع العينة يرى في التعرض الى هذه الوسائل مصدر التقدم بـ 63٪، تفتح على العالم بـ 35٪ بينما يعتبرها 10٪ خطر على الثقافة المتنوعة و 10٪ خطر على الروح الانسانية[39].

وأظهرت دراسة عن فعالية استخدام وسائل الاتصال وخاصة التلفزيون في الحملة الخاصة بتنظيم الأسرة أجريت بعدد من أحياء مدينة الجزائر أن اقتناع مجتمع العينة بفكرة تنظيم الأسرة مرتبط بالظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه الأسرة أكثر من ارتباطها بما تبثه هذه الوسائل. وقد أشار 66٪ من عينة المجتمع أنهم لم يكتسبوا معلومات جديدة عن تنظيم الأسرة من خلال تعرضهم الى هذه الوسائل لا أن 56٪ من هؤلاء يعتبرون أن الحملة غير ناجحة. وأظهرت الدراسة أن 78٪ من هؤلاء تابعوا هذه الحملة من خلال التلفزيون بينما أشار 81٪ من هذه العينة أنهم لم يتابعوا ذلك عن طريق الاذاعة و 63٪ لم يتابعوها عن طريق الصحافة المكتوبة. ويعتبر التلفزيون بالمقارنة مع الوسائل الأخرى أكثر قدرة على الاقناع في هذه الحالة[40].

ويلاحظ أن الاشكالات التي خصت عالم الريف والتي وردت في مختلف وسائل الاتصال في البلدان العربية تمثل في مسألة التنمية المادية كالتعمير والبناء والتشجير وشق الطرقات، الخ، مسألة الاصلاح الزراعي، التعليم، محو الأمية، تنظيم الأسرة، والصحة، الخ.

ويصعب تقديم تقييم على حجم أثر وسائل الاتصال في المساهمة في انجاز هذه المهام في المجتمع الريفي بالمنطقة العربية . ويعود ذلك الى عوامل عدة :

أ - أن الدراسات النادرة التي خصت العلاقة بين وسائل الاتصال والمجتمع الريفي في العالم العربي كانت نظرية وصفية ولم تعالج تجليات هذه العلاقة في واقع عالم الريف . وقد وردت هذه الدراسات في شكل ما ينبغي أن يكون وليس في شكل ما هو قائم ، وغابت منهجية الدراسة القائمة على معالجة الظاهرة في واقعها .

ب - أن هذه الدراسات لجأت الى عملية تحليل مضمون وسائل الاتصال الموجهة الى جمهور الريف واستغنت بالتالي دراسة المجتمع الريفي أي ماذا يحدث عندما تصل هذه المضامين الى فئة الفلاحين وكيف تتفاعل هذه الفئة مع هذه المعطيات . ويلاحظ أنه حتى الدراسات التي حاولت دراسة أثر هذه الوسائل ذات الطبيعة التنموية على الجمهور ، اكتفت كما هو الحال بالجزائر ببعض فئات المجتمع المدني كالطلبة والتجار والموظفين ، وبتعبير آخر ، فان هذه الدراسات حاولت النظر الى هذه العلاقة من موقع المجتمع المدني وليس من موقع المعنيين بالأمر بالدرجة الأولى .

جـ - أن وسائل الاتصال تتحرك في سياق عدد من الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعادة ما تلعب دور المكمل لما يحدث في مجال السياسة التنموية ككل ومن ثم فانه يصعب عزل الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الوسائل بمفردها في وسط المجتمع الريفي ، الخ .

وتذكر بعض التأويلات أن وسائل الاتصال لم تتمكن من انجاز بعض المهام التنموية كمثل محور الأمية مثلا . ويشير فاروق أبو زيد الى فشل استخدام الراديو والتلفزيون في محو الأمية في العديد من الأقطار العربية ، وفشل الحملات الاعلامية لتنظيم الأسرة في مصر ... وغير ذلك كثير ...[21] وقد نجد انتقادات مماثلة في كتابات أخرى عن دور الاعلام في المساهمة في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في عالم الريف بالمنطقة العربية .

ان النظر الى بعض المؤشرات الدالة كمثل ارتفاع معدلات الأمية ، وتقلص اسهام الريف في تحقيق الاكتفاء الغذائي ، والهجرة من الريف الى المدينة في العالم العربي ككل تؤكد هذا التوجه من الاعتقاد ، فلم تحقق التنمية بالشكل الذي كانت تتوعد به وسائل الاتصال ومن ورائها السياسات التنموية ولم يتمكن عالم الريف من تجاوز حلقة

التخلف بشكل معتبر . وقد نجد عدة تفسيرات عما آل اليه واقع الريف في المنطقة مثل «افتقار وسائل الاتصال للحرية» ، و «وجود فجوة هائلة بين الوسائل الاعلامية الرسمية وبين جمهور المواطنين» ، و «غياب فلسفة اعلامية عربية» في هذا المجال الخ[11] .. الا أن التحليل المتأني يتطلب ادراج كل العوامل الأخرى من اقتصادية وسياسية وثقافية وتاريخية في هذا التفسير بالاضافة الى العوامل الخارجية التي تتدخل بدورها في مدى تحقيق الأهداف التنموية في هذه البلدان .

وسائل الاتصال والمجتمع الريفي : بعض التأملات :

يتضح أن الكيفية التي استخدمت فيها وسائل الاتصال في تحقيق التنمية المنشودة قد تضمنت اختلالات على مستوى التنظير وأخرى على مستوى توظيف هذه الوسائل عبر المجتمع الريفي بالمنطقة العربية ككل .

لقد سعت الدول العربية إثر الاستقلال الى الاقتداء ببعض النماذج التنموية السائدة أساسا في الغرب المصنّع «المتقدم» بشقيه الغربي والشرقي (أوروبا الاشتراكية) . وهذا الاقتداء لم يكن قائما على مبدأ اكتساب التكنولوجيا بقدر ما كان مرتبطا باستيراد منتجات هذه التكنولوجيا . وبمعنى آخر : فقد أوجدت السياسات التنموية في البلدان العربية نزعة استهلاكية تجاه المنتوج الغربي دون أن تتمكن هذه البلدان من التحكم في الصناعة القادرة على تلبية الحاجات الضرورية في المجتمع العربي عامة . ولا أدل على ذلك من واقع الريف في المنطقة العربية اذا لم تتم مكننة القطاع بشكل معتبر كما أن المنطقة مازالت في تبعية غذائية للعالم الغربي المصنّع . يضاف الى ذلك ارتفاع معدلات الأمية ، الهجرة الى المدينة ، وغيرها من المؤشرات . وفي الواقع ، فإن المنطلقات النظرية والحضارية الخاصة بماهية التنمية والهدف المتوقع والأولويات والمستهدف من التنمية وغيرها لم تكن واضحة بصفة مقصودة أو غير مقصودة . وقد غضت هذه البلدان الطرف عن أي بديل آخر في العملية التنموية ومنها الإستفادة من الخبرات التاريخية المتراكمة لديها وكذا الاعتماد على واقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بصفة علمية مدروسة ... الخ

ويبدو أن البلدان العربية لم تستثمر كثيرا في الجزء الأساسي المكوّن لعملية التنمية : الانسان : فقد كان التركيز على الأشياء وليس على من يقوم بإنتاج هذه

الأشياء . وقد رأينا بعض المجتمعات مثل اليابان وألمانيا التي أصابها الدمار أثناء الحرب استطاعت في فترة وجيزة من الناحية التاريخية أن تعيد بناء نهضتها عندما توفرت عن عنصر الانسان القادر على انتاج حضارته من جديد . وليس المقصود بالاستثمار في المورد البشري تأسيس أنظمة تعليمية على النمط المقلد لما هو قائم في الغرب ولكن ذلك التكوين الذي يعمل على صياغة الانسان صياغة جديدة تمكنه من التحول الى أداة فاعلة في الحركة الاجتماعية والتاريخية في محيطه . ويقول مالك بن نبي في سياق البناء الحضاري أن ما قلنا به ليس بناء للمجتمع وانما تكديس لعناصره ، فالتكديس «ظاهرة اجتماعية ، اذ يصل أن تكدس المجتمعات في مرحلة من مراحلها . ولكنها ليست في مراحل نهضتها ، وانما في عصور انحطاطها . لأنها في هذه المرحلة لا تفكر ولا تنظم أعمالها طبق أفكار وقوانين ، وانما تكدس الأشياء»[43] . ويضيف الكاتب بأنه «علينا أن ندرك بأن منتجات الحضارة الغربية لا تأتي بالحضارة ، فالحضارة هي التي تكون منتجاتها وليست المنتجات هي التي تكون حضارة ، اذ من البديهي أن الأسباب هي التي تكون النتائج وليس العكس»[44] . ان استيراد منتوجات الحضارة الغربية لا يدفع المجتمع الذي تتواجد فيه الى التطور مالم يدخل ذلك في صيرورة اجتماعية تمكن الإنسان من التعامل معها وفق دوافعه وحاجياته . فالبناء الحضاري «لا يتم بالأشياء مهما كانت صلاحيتها وفنيتها ، وانما يتم بالدوافع التي تحرك تلك الأشياء» . ان الأشياء لا تؤدي مفعولها بصفة تلقائية منعزلة وانما «تؤثر بقدر ما يضاف الى مفعولها من دوافع نفسية وتوجيهات فكرية معينة»[45] .

لقد عملت الدول العربية على استيراد الوسائل السمعية البصرية بشكل واسع . وبلغ عدد أجهزة الراديو لالتقاط الاذاعات في جل البلدان العربية 43 مليون جهاز سنة 1985 . ووصل عدد أجهزة التلفزيون في نفس السنة 16 مليون جهاز ، وكان عدد قاعات السينما الثابتة 1.500 قاعة سنة 1965[46] . ويمكن أن نقيس على ذلك وضعية محطات بث اذاعة الراديو ، محطات ارسال التلفزيون ، الهاتف ، التلكس ، المحطات الأرضية الخاصة بالأقمار الصناعية وغيرها .

والتساؤل الذي يطرح نفسه في هذه الحالة هو كيف تم استخدام هذه الوسائل في عملية التنمية في البلدان العربية ومنها العالم الريفي وألا تكون هذه الوسائل وفرت الأرضية التي مكنت من نفوذ الرسائل والمنتوجات الثقافية الغربية الى مختلف البلدان

العربية ؟ ان وسائل الاتصال ، كما أكدت بعض الدراسات ذلك ، لم تتمكن من أداء المهام المنوطة بها نظريا في مجالات : التنظيم العائلي ، محو الأمية ، الاصلاح الزراعي ، وبعض الحملات الاعلامية الموجهة الى سكان الريف بالمنطقة العربية .

ان هذه الوسائل من جهة أخرى تتحرك في فضاء اقتصادي واجتماعي وسياسي معين . وعليه ، فان أداءها في المجالات المذكورة سابقا مرتبط بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة أو بالسياسات التنموية ككل .

ويمكن تحديد بعض العوامل التي ساهمت في هذه الأداء المتواضع جدا الذي أظهرته وسائل الاتصال في التعامل مع واقع المجتمع الريفي بالمنطقة العربية :

- أن توظيف وسائل الاتصال في تحقيق بعض الأهداف التنموية المسطرة لم يتم على دراسة علمية وافية عن طبيعة المجتمع الريفي وخصائصه والقوى المتفاعلة بداخله وما هي الحلقات المؤهلة للتغيير والأطر التي تتحرك فيها الجماعات المختلفة وغيرها . وبمعنى آخر ، بقي المجتمع الريفي مجهولا الى حد كبير وتم اسقاط افتراضات المجتمع المدني على هذا القطاع الواسع من المجتمع .

- أن المجتمع الريفي لم يشارك بصفة مباشرة أو غير مباشرة في انتاج المادة الاعلامية الموجهة إليه ، وظل هذا المجتمع ملتقيا استهلاكيا ساكنا وغير معني أساسا بما كان يقدم إليه عبر وسيلة الاذاعة أو التلفزيون أو الوسائل الأخرى .

- ان وسائل الاتصال كانت متمركزة أساسا في المدن الشيء الذي ترتب عنه عدم استفادة المجتمع الريفي من خدمات هذه الأخيرة ثم تدفق المحتويات في اتجاه واحد من المدن الى عالم الريف .

- تم في عملية الاتصال هذه استثناء أو تجاهل المؤسسات الوسيطة[45] في عالم الريف كالعائلة والمسجد والمدرسة والجماعات رهينة اجتماعية تعنى بدراسة انشغالات أهل القرية بالمناطق الجبلية بالمغرب العربي) في تحقيق السياسات التنموية المحددة . ونجد أنه في الوقت التي أظهرت بعض الدراسات الاعلامية في الغرب مثل دراسة لازرسفيلد[46] أن تأثير وسائل الاتصال على الجمهور يمر عبر مرحلتين على الأقل : من وسائل الاتصال الى قادة الرأي العام ثم من هؤلاء الى الجمهور العام ، فان استخدام وسائل الاتصال في المجتمع الريفي تم على أساس مبدأ الاتصال المباشر بين هذه الوسائل والمجتمع المعني .

ويضاف الى ذلك عوامل اقتصادية وتاريخية وسياسية خاصة بوضعية عالم الريف عامة والكيفية التي أدخلت فيها وسائل الاتصال الى هذه المنطقة من العالم العربي . ويربط هذه العوامل بدورها بالعائق الأساسي المتمثل في أزمة المنطق الحضاري الذي عانت منها السياسات التنموية ومنها استخدام وسائل الاتصال في تحقيق هذه السياسات في العالم الريفي بالمنطقة العربية .

هوامش

(*) محاضرة ألقيت في الندوة التي نظمتها منظمة الألكسو تحت عنوان اثر وسائل الإعلام على المجتمع العربي المعاصر التي انعقدت في مدينة أبو ظبي بدمشق ، سوريا .

(1) Zahir Ihaddaden, Evolution de la Presse Ecrite en Algérie Depuis l'Indépendance, Revue Algérienne de Communication N 10 mars 1989. P. 16

(2) William Rugh. the Arab Press. Syracuse University Press. New York USA 1979, P.6

(3) زهير احدادن ، الصحافة الاسلامية الجزائرية في بدايتها الى سنة 1930 ، الوسط الرمزية للكتاب ، الجزائر ، 1986 ، ص 9 .

(4) بيير ألبير وأندري جان توسان ، تاريخ الاذاعة والتلفزة ، ترجمة عبد الرزاق بوضو القسم الخاص بالجزائر زهير احدادن ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 ، ص ، 107 .

(5) ن ، م ، ص ، 108 .

(6) William. P.6

(7) بيير ، ص ، 107 .

(8) William P. . 16

(9) مالك بن نبي ، وجهة العالم الاسلامي ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، بيروت ، 1970 .

(10) John Merrill. «Media and National Development» H.D. Fisher and J.C Merril **International Intercultural Communication.** Hastig; Hous Publishers. New York 1978. P. 187 .

(11) Ibid pp. 189-191

(12) John Leul, «Mass Communication in the Third World some Critical Considerations. **Studies in Third World Societies.** N 9, Virginia. USA, 1980.

(13) Ibid

(14) Sultana Krippendorf. «the Communication Approach to Development A Critical Review» in Studies in Third World Societies, N 9. Virginia, USA 1979.

(15) فاروق أبو زيد : «التحديات الاعلامية العربية : مقارنة بين عقدي الخمسينات والثمانينات» ، المستقبل العربي ، العدد 128 ، 1989/12 ، ص 79 .

(16) سحق عقرب تقطب ، «سياسات تنموية الريفية في البلاد العربية» ، المستقبل العربي ، العدد 151 ، 1992/1 ، ص 51 .

(17) صادي حسين ، «البنك في عالم العربي ماذا بعد» ، المستقبل العربي ، العدد 111 ، 1988/5 ، ص 200 .

(18) سحق ، ص 62 .

(19) ن ، م ، ص ص 61 – 62 .

(20) عبد الأمير دكروب ، التنمية الريفية : مفاهيمها وأهدافها في البلدان النامية والعربية ، دراسات عربية العدد 4/3 يناير - فبراير 1991 ص 47 .
(21) ن . م . ص 50 .
(22) السابق ص 53 .
(23) ن . م . ص 53 .
(24) عبد الله الكمالي ، الإعلام العربي بين الواقع والطموح ، الدراسات الإعلامية ، العدد 55 ، أبريل - يونيو 1989 ، ص 17 - 18 .
(25) ن . م . ص 17 .
(26) ن . م . ص 19 .
(27) عدي قنديل ، وسائل الاتصال والتكامل العربي ، المستقبل العربي ، العدد 1,107 1988/ ، ص . 37 .
(28) ن . م . ص 37 .
(29) إحصائيات الثقافة في الوطن العربي ، مكتب إحصائي ص 179 .
(30) جدي ، ص 39 .
(31) عبد الله ، ص 17 .
(32) إحسان محمد الحسن ، تأثير التلفزيون في تغيير السلوك الاجتماعي والتربوي عند الدارسين في مراكز محو الأمية، دراسات عربية ، العدد 89 ، ص 120 .
(33) علي الدين عبد الحليم ، وسائل الاتصال وبناء الانسان في القرية المصرية ، الدراسات الاعلامية ، العدد 37 ، 1989 ، ص 87 - 102 .
(34) محمد أحمد أبو فرحه ، محور للصفات في التنمية الزراعية ، الدراسات الاعلامية العدد 61 ، ص 137 - 160 .
(35) Muhamed KIRAT, «Developement News in Saudi Arabia : A Concent Analysis of El Djazira», Revue Algerienne de Communication, 4 1990, pp 31-34.
(36) وبلغ سحب هذه الجهة 3000 نسخة سنة 1977 و 18000 نسخة سنة 1983 .
(36) غربان الهدي ، معهد الفلاح والثورة وتحولها في التنمية الزراعية في الجزائر : دراسة تحليلية 1980/1988 ، مذكرة ، معهد علوم الاعلام والاتصال ، جامعة الجزائر ، 1989 .
(37) Brahim BRAHIMI, «Information Regionale et Presse Régionale en Algerie», Revue Algérienne de la Communication, N 3 1989, pp. 25-34
(38) Ibid .
(39) Louli MALIERZIL «Sondage sur Les N.T.C. en Algérie», Revue Algérienne de la Communication, N 3 1989, pp.65-78.
(40) لبيري فاطمة الزهراء وبوذراف زهية ، معالجة الرسالة الاعلامية : حالة حلة منظم الأسرة ، مذكرة ، معهد علوم الاعلام والاتصال : 1990 .
(41) فاروق أبو زيد ص 79 .
(42) ن . م . 75 - 79 .
(43) مالك بن نبي ، حديث في البناء الجديد ، جمعها وترجم لمؤلفه عمر كامل مشقوني ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، 1959 ، ص . 95 .
(44) ن . م . ص . 99 .
(45) ن . م . ص . 131 .
(46) احصائيات الثقافة في الوطن العربي ، ص . 179 - 180 .
(47) Paul LAZARSFELD, The People Choice N.A . N.Y, 1955 .